العلاقة بين التجارة الخارجية والقطاع الصناعي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٣)

ا.م.د زين العابدين محمد عبد الحسين

مكان العمل: كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية

الإميل:zain.mohamed@uomstansiriyah.edu.iq

الملخص

يتلخص البحث في دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية (استيرادات وصادرات) والقطاع الصناعي في العراق خلال الفترة (٢٠٠٤–٢٠٢٣)، وقد تناول البحث تأثير التجارة الخارجية وبالأخص الاستيرادات على اداء الصناعة المحلية في العراق، وتأثير الانفتاح التجاري المتمثل بالسلع الاجنبية بعد عام ٢٠٠٣ على الصناعات التحويلية في ظل ضعف السياسات الحمائية والدعم الحكومي للقطاع الصناعي، مما ادى الى تراجع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي وبالأخص الصناعات التحويلية، فقد اعتمد البحث على الاسلوب الوصفي التحليلي لبيان ووصف مؤشرات التجارة الخارجية واداء القطاع الصناعي لفترة الدراسة، واعتمد البحث كذلك على الاسلوب الاحصائي (القياسي) لبيان تحليل المتغيرات الاقتصادية (التجارية والصناعية) في العراق وقياس اثرها المتبادل، وقد اظهرت النتائج ان القطاع الصناعي في العراق يرتبط بعلاقة عكسية مع الاستيرادات وعلاقة طردية مع الصادرات، الا ان نسبة الصادرات النفطية (الاستخراجية) عالية جدا مقارنة بالصادرات الصناعات التحويلية، مما يعكس ضعف البنية الانتاجية وغياب رؤية صناعية واضحة في الاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية: القطاع الصناعي، الاستيرادات، الصادرات، الاقتصاد العراقي.

The relationship between foreign trade and the industrial sector (in Iraq for the period (2004-2023

Dr.ZAINALABDEEN MOHAMMED A

Work Place: Al-Mustansiriya University

ABSTRACT

The research summarizes the study and analysis of the nature of the relationship between foreign trade (imports and exports) and the industrial sector in Iraq during the period (2004-2023), the research addressed the impact of foreign trade, especially imports, on the performance of local industry in Iraq, and the impact of trade openness represented by foreign goods after 2003 on the manufacturing industries in light of the weakness of protectionist policies and government support for the industrial sectorwhich led to a decline in the contribution of the industrial sector to the gross domestic product, especially the manufacturing industries, the research relied on the descriptive analytical

method to show and describe the indicators of foreign trade and the performance of the industrial sector for the study period. The research also relied on the statistical (standard) method to show the analysis of economic variables (commercial and industrial) in Iraq and measure their mutual impact, the results showed that the industrial sector in Iraq has an inverse relationship with imports and a direct relationship with exports. However, the percentage of oil exports (extractive) is very high compared to manufacturing exports, which reflects the weakness of the production structure and the absence of a clear industrial vision in the Iraqi economy.

key words: Industrial sector, Imports, Exports, Iraqi Economy)

المقدمة

يعد القطاع الصناعي احد اهم الركائز الرئيسية لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية لما له دور مهم في تنويع مصادر الدخل القومي، وارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي تقليل الاعتماد على النفط الخام، وفي العراق لم يحظ هذا القطاع بالاهتمام والدعم وبالاخص بعد عام ٢٠٠٣، اذ تفاقمت اوضاعه نتيجة لعوامل داخلية وخارجية من ابرزها الانفتاح التجاري من السلع والخدمات مع غياب السياسات الحمائية والتنظيمية الفاعلة، وقد شهد العراق تحولاً كبيراً في بنيته الاقتصادية والتجارية الذي تمثل في تحرير التجارة وفتح الحدود امام تدفق السلع والخدمات الاجنبية الذي بدوره انعكس سلباً على الصناعات المحلية واداء القطاع الصناعي، وبدلاً من ان تكون التجارة الخارجية محققة للنمو الصناعي من خلال دعم الصادرات وتوفير الموارد البشرية والاولية والتكنولوجيا اصبحت عائق على القطاع الصناعي العراقي وقدرته التنافسية والانتاجية، لذا تتناول الدراسة تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والقطاع الصناعي في العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٣)، وهي فترة تميزت بتغيرات اقتصادية سواء على المستوى السياسات الداخلية او الخارجية التي تسعى الى تحليل الاتجاهات العامة لكل من الاستيرادات والصادرات وتقييم اثر هذه المتغيرات على اداء القطاع الصناعي من حيث مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي في العراق.

١- **مشكلة البحث:** تنطلق مشكلة البحث من طبيعة العلاقات الاقتصادية بين التجارة الخارجية والقطاع الصناعي في العراق، اذ ان هنالك تأثير للاستيرادات والصادرات على اداء القطاع الصناعي وانعكاس ذلك على الاقتصاد العراقي، لذا ننطلق من سؤال مركزي وهو (ما هي التأثيرات التي تتركها الاستيرادات والصادرات على القطاع الصناعي العراقي؟ وما هي آلية هذا التأثير؟).

٢- **اهمية البحث:** تنطلق اهمية البحث من بيان اهمية العلاقة الاقتصادية بين التجارة الخارجية والقطاع الصناعي العراقي، وبيان اداء القطاع الصناعي ومساهمته بالناتج المحلي الاجمالي وارتباطه بالتجارة الخارجية، فضلا عن بيان اهمية الجانب النظري للقطاع الصناعي والالية النظرية للعلاقة بين المتغيرات.

٣- فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من (ان القطاع الصناعي العراقي والمتمثل بالصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية يرتبط بعلاقة عكسية (سالبة) مع الاستيرادات، وعلاقة طردية موجبة مع الصادرات.

٤- **منهجية البحث:** اعتمد الباحث لغرض تحقيق هدف الدراسة على المنهج الاستنباطي المعتمد على اسلوب التحليل الوصفي المستند في الدراسة النظرية، في حين تم استخدام المنهج الاستقرائي في الدراسة التطبيقية من خلال الاستعانة بأسلوب التحليل الاحصائي والاقتصاد القياسي لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة لإثبات الحقائق العلمية الداعمة لفرضية الدراسة.

٥- **هدف البحث:** يهدف البحث الى بيان وتحليل العلاقات الاقتصادية بين القطاع الصناعي والتجارة الخارجية في العراق، فضلاً عن تحليل واقع بيانات (الصناعات التحويلية، الصناعات الاستخراجية، مؤشرات الاستيرادات والصادرات) لفترة الدراسة، وبيان آلية هذه العلاقات الاقتصادية وآثارها.

٦- **حدود البحث:**

أ- البعد المكاني: الاقتصاد العراقي

ب-البعد الزماني: للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٣)

المبحث الاول: التحليل النظري للعلاقة بين التجارة الخارجية والقطاع الصناعي

هنالك علاقة اقتصادية نظرية بين التجارة الخارجية لدولة معينة وقطاعها الصناعي، اذ ترتبط الاستيرادات بعلاقة دالية (عكسية) متبادلة مع القطاع الصناعي، في حين ترتبط الصادرات بعلاقة دالية (طردية) مع القطاع الصناعي، لذا سنوضح في هذا المبحث، المطلب الاول: العلاقة النظرية بين الاستيرادات والقطاع الصناعي، وسنوضح في المطلب الثاني، العلاقة النظرية بين الصادرات والقطاع الصناعي.

المطلب الاول: العلاقة النظرية بين الاستيرادات والقطاع الصناعي

هنالك علاقة تأثير نظرية متبادلة بين الاستيرادات والقطاع الصناعي، فمن ناحية تأثير الاستيرادات على القطاع الصناعي، اذ تعرف الاستيرادات على انها، مجموع السلع والخدمات المتدفقة من دولة الى دولة اخرى، أي تقوم باستيرادها او شرائها ولها حجم وقيمة وهيكل، فحجم الاستيرادات لأي دولة هو الوزن الاجمالي لواردات هذه الدولة، اما قيمتها فهي مدفوعات الدولة لأجل استيراد مجموعة من السلع والخدمات خلال سنة معينة، وهيكلها هو قائمة السلع والخدمات التي تستوردها أي دولة، وبالتالي تشكل الاستيرادات طلب البلد على السلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي، وان هذه الطلب يعد جزء من مجموع طلب الافراد والمؤسسات الاقتصادية بالبلد المعني على السلع والخدمات، فالسلع والخدمات المستوردة تنافس نظائرها من الانتاج المحلي في الاستحواذ على جزء من الدخل المستلم من قبل عوامل

الانتاج، لمساهمتهم في انتاج السلع والخدمات المحلية، وهو الجزء من الدخل القومي الذي يفترض ان يتجه الى شراء السلع والخدمات التي انتجتها عوامل الانتاج في البلد (الدباج ٢٠١٥ ، ١٣٩-١٤٠)

تعد الاستيرادات تسرب في الدخل من البلد المستورد الى البلد المصدر، وان الدخل يرتبط في الناتج المحلي الاجمالي، لان مقدار الجزء المتسرب من الدخل يتوجه الى خارج البلد من خلال توليد طلب على السلع والخدمات الاجنبية، في حين ينخفض الطلب على السلع والخدمات المحلية بمقدار التسرب، وبما ان السلع والخدمات في القطاع الصناعي يعتبر جزء من الناتج المحلي الاجمالي، لذا ان أي تسرب في الدخل او ارتفاع الاستيرادات يؤثر في المتوسط على نمو ونشاط القطاع الصناعي ضمن الناتج المحلي الاجمالي، حيث تقوم زيادة الاستيرادات بدور المقلص للقطاع الصناعي والنشاط الاقتصادي، لان الانفاق عليها يعد تسرباً من الدخل المستلم لقاء المساهمة في انتاج السلع والخدمات الوطنية ويجد طريقه لخارج البلد بدلاً من ان ينفق على السلع والخدمات الوطنية، حيث ان زيادة الاستيرادات تؤدي الى انخفاض الدخل في القطاعات المنتجة للسلع والخدمات المحلية، والتي تؤدي الى انخفاض الطلب على السلع الوسيطة وعوامل الانتاج الداخلة في انتاج السلع والخدمات المحلية ومن ضمنها سلع وخدمات القطاع الصناعي، وان انخفاض الطلب الاخيرة يؤدي الى انخفاض الدخول لمالكي السلع الوسيطة وعوامل الانتاج التي انخفض الطلب عليها الذي يؤدي بدوره الى انخفاض الانفاق الاستهلاكي ومن ثم انخفاض الناتج المحلي الاجمالي الذي يتضمن سلع وخدمات القطاع الصناعي وبالتالي انخفاض النشاط الاقتصادي (الادريسي ١٩٨٦) وعليه فان علاقة الاستيرادات في القطاع الصناعي تعد علاقة عكسية، اذ كلما ارتفعت قيمة الاستيرادات كمتغير مستقل انخفضت قيمة ونمو القطاع الصناعي كمتغير تابع المرتبط بالناتج المحلي الاجمالي والعكس صحيح.

اما تأثير القطاع الصناعي على الاستيرادات فهنالك تأثير مباشر من خلال تغيير حجم الناتج المحلي الاجمالي، اذ ان ارتفاع حجم الناتج المحلي بسبب ارتفاع الاستثمارات والصادرات وزيادة الاستهلاك والاستقرار والنمو الاقتصادي وارتفاع مستوى التكنلوجيا وغيرها، يؤدي الى ارتفاع الدخل القومي بما فيها الانفاق الاستهلاكي والاستثماري، لان الافراد والمنشآت الاقتصادية عادة ما تخصص جزءاً من انفاقها الاستهلاكي والاستثماري للسلع والخدمات المستوردة، وان ارتفاع الانتاج المحلي من ضمنها سلع وخدمات القطاع الصناعي يؤدي الى انخفاض الطلب على السلع المستوردة، أي ان نسبة ارتفاع الناتج المحلي توجهت في سد الطلب الداخلي محل السلع المستوردة، أي ان ارتفاع الناتج المحلي يؤدي الى ارتفاع الانفاق الاستهلاكي والاستثماري الذي يؤدي بدوره الى ارتفاع دخول مالكي السلع الوسيطة وعوامل الانتاج بسبب ارتفاع الطلب على السلع الوسيطة وعوامل الانتاج الداخلة في انتاج السلع والخدمات المحلية ومن ضمنها سلع وخدمات القطاع الصناعي، وان ارتفاع الناتج المحلي يؤدي الى انخفاض الطلب على السع المستوردة، وعليه فان علاقة نمو القطاع الصناعي في الاستيرادات تعد علاقة عكسية،

اذ كلما ارتفعت قيمة ونمو القطاع الصناعي كمتغير مستقل انخفضت قيمة الاستيرادات كمتغير من خلال التغير بحجم الناتج المحلي الاجمالي والعكس صحيح.

المطلب الاول: العلاقة النظرية بين الصادرات والقطاع الصناعي

تعرف الصادرات على انها، مجموع السلع والخدمات التي تصدرها دولة لدولة او دول اخرى، وللصادرات حجمها وقيمتها وهيكلها، فحجم صادرات أي دولة هو الوزن الاجمالي لهذه الصادرات، وقيمتها هي حصلتها من العملات الحرة الرئيسية الناتجة عن بيع او تصدير الدولة للسلع والخدمات، اما بالنسبة الى هيكلها، فهو المكون السلعي لهذه الصادرات او بيان السلع المختلفة التي تصدرها الدولة (النجار، ٩-١٠)

تعد الصادرات حقن في الدخل القومي للبلد المصدر، وان الدخل يرتبط في الناتج المحلي الاجمالي، لان مقدار الجزء المحقن من الدخل يتوجه الى داخل البلد المصدر من خلال توليد طلب خارجي على السلع والخدمات المحلية، وبما ان السلع والخدمات في القطاع الصناعي يعتبر جزء من الناتج المحلي الاجمالي، لذا ان أي حقن في الدخل او ارتفاع في صادرات البلد يؤثر في المتوسط على نمو ونشاط القطاع الصناعي ضمن الناتج المحلي الاجمالي، اذ تؤدي الصادرات الى توسيع نطاق السوق امام المنتجات الوطنية (القطاع الصناعي)، حيث يكون اثرها توسعي على النشاط الاقتصادي الوطني، وان زيادة الصادرات تؤدي الى زيادة الدخل في القطاعات المنتجة للسلع المصدر وبالأخص القطاع الصناعي، مما يؤدي ذلك الى زيادة الطلب على السلع الوسيطة وعوامل الانتاج اللازمة لزيادة انتاج تلك السلع المصدرة، ثم ان زيادة الطلب الاخيرة تؤدي الى زيادة الدخول لمالكي السلع الوسيطة وعوامل الانتاج التي ارتفع الطلب عليها الذي يؤدي بدوره الى ارتفاع الانفاق الاستهلاكي ومن ثم ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي الذي يتضمن سلع وخدمات القطاع الصناعي وبالتالي ارتفاع النشاط الاقتصادي، ويكون تأثير الصادرات على الناتج المحلي الاجمالي اكبر اذا كانت الصادرات من المنتجات الصناعية بنسبة عالية من الناتج المحلية بسبب ارتباط الصناعات بعضها البعض من جهة، وبالقطاعات الاخرى (الزراعي والخدمات) من جهة اخرى، ومن جانب اخر فان تأثير التغير في حجم الناتج المحلي الاجمالي على الصادرات يكاد ان يكون معدوماً، لان ارتفاع وانخفاض صادرات أي بلد معين يعتمد على طلب العالم الخارجي على سلع وخدمات هذه البلد، لذا فن التغير بحجم الناتج المحلي الاجمالي لا يؤثر على طلب الافراد والمؤسسات بالخارج الا بصورة غير مباشرة وضعيفة (الادريسي ، ٣٤٦-٣٤٧)، وعليه فان علاقة الصادرات في القطاع الصناعي تعد علاقة طردية، اذ كلما ارتفعت قيمة الصادرات كمتغير مستقل ارتفعت قيمة ونمو القطاع الصناعي كمتغير تابع المرتبط بالناتج المحلي الاجمالي.

المبحث الثاني: واقع ومؤشرات التجارة الخارجية والقطاع الصناعي في العراق

سنوضح في هذا المبحث واقع التجارة الخارجية والقطاع الصناعي في العراق لفترة الدراسة (٢٠٠٤-٢٠٢٣)، وذلك من خلال تحليل ووصف الاستيرادات والصادرات والقطاع الصناعي العراقي.

المطلب الاول: تحليل واقع التجارة الخارجية في العراق

سنوضح في هذا المطلب واقع مؤشرات الاستيرادات والصادرات والناتج المحلي الاجمالي للعراق للفترة الزمنية (٢٠٠٤-٢٠٢٣)، وتحليل هذه البيانات من ارتفاع وانخفاض وفق فترة الدراسة، ويمكن توضيح هذه المؤشرات من خلال الجدول التالي:

جدول (١)

التجارة الخارجية والناتج المحلي الاجمالي للعراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٣)

الفترة الزمنية	الاستيرادات (مليار دولار)	معدل النمو السنوي%	الصادرات (مليار دولار)	معدل النمو السنوي%	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	معدل النمو السنوي%	نسبة الاستيرادات من الناتج المحلي%	نسبة الصادرات من الناتج المحلي%
٢٠٠٤	23.43	--	20.61	--	36.63	--	64.0	56.3
٢٠٠٥	30.74	31.2	27.21	32.02	50.07	36.7	61.4	54.34
٢٠٠٦	25.16	-18.2	33.25	22.2	65.15	30.11	38.6	51.03
٢٠٠٧	25.05	-0.43	40.78	22.7	88.84	36.36	28.2	45.9
٢٠٠٨	40.44	61.43	66.24	62.43	131.61	48.14	30.7	50.33
٢٠٠٩	43.87	8.5	43.99	-33.6	111.66	-15.2	39.3	39.4
٢٠١٠	42.21	-3.8	54.60	24.12	138.52	24.1	34.1	39.41
٢٠١١	51.55	22.12	82.51	51.12	185.75	34.1	27.8	44.41
٢٠١٢	63.44	23.1	97.03	17.6	218.00	17.4	29.1	44.5
٢٠١٣	65.10	2.61	93.07	-4.1	234.64	7.63	27.7	39.7
٢٠١٤	68.62	5.4	88.95	-4.43	228.42	-2.7	30.0	38.94
٢٠١٥	58.50	-14.74	57.56	-35.3	166.77	-26.98	35.1	34.51
٢٠١٦	44.15	-24.52	46.87	-18.6	166.74	-0.02	26.5	28.1
٢٠١٧	48.42	9.7	63.50	35.48	187.22	12.3	25.9	33.9
٢٠١٨	56.84	17.4	92.77	46.1	227.37	21.44	25.0	40.8
٢٠١٩	72.28	27.2	88.90	-4.2	233.64	2.8	30.9	38.0
٢٠٢٠	54.26	-24.93	50.20	-43.53	180.90	-22.6	30.0	27.8
٢٠٢١	50.71	-6.54	78.26	55.9	209.69	15.91	24.2	37.32
٢٠٢٢	69.64	37.32	127.96	63.51	287.37	37.04	24.2	44.5
٢٠٢٣	80.21	15.17	106.56	-16.72	268.88	-6.43	29.8	39.6

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة البنك الدولي من خلال الارتباط بالموقع:

/https://data.albankaldawli.org

يتضح من الجدول (١)، عدم استقرار السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة ما بين ارتفاع وانخفاض، اذ نلاحظ ان هنالك تذبذب في الاستيرادات العراقية بين السنوات، اذ حققت ارتفاع في سنة ٢٠٠٥، وهو واضح من معدل النمو السنوي الذي بلغ (31.2%) عن سنة ٢٠٠٤، في حين سجلت انخفاضاً في

سنتي (٢٠٠٦ الذي بلغ 18.2%-، ٢٠٠٧ الذي بلغ 0.34%-)، وهذا يرجع الى الوضع السياسي والامني المتردي في هذه السنوات في العراق، والتي انعكست على شل حركة الاقتصاد العراقي بشكل عام، وقد سجلت الاستيرادات كذلك انخفاضاً في سنة ٢٠١٠ الذي بلغ معدل النمو السنوي (3.8%-)، ومن ثم اخذت بعد ذلك بالارتفاع حتى سنتي (٢٠١٥ الذي بلغ 14.74%-، ٢٠١٦ الذي بلغ - 24.52%) بسبب احداث داعش في العراق وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد العراقي، اما السنوات (٢٠٢٠ الذي بلغ 24.93%-، 2021 الذي بلغ 6.54%-) التي حصل فيها انخفاض في الاستيرادات بسبب انتشار فيروس كورونا الذي ادى الى ركود في الاقتصاد العالمي، ونلاحظ سلوك بيانات الصادرات نفس سلوك بيانات الاستيرادات، اما بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي للعراق في تزايد مضطرد حتى عام ٢٠٠٩، فقد سجل معدل النمو السنوي (15.2%-)، وذلك بسبب الوضع المالي المتأزم الناتجة من الازمة المالية العالمية، ونلاحظ ان سلوك بيانات الناتج المحلي الاجمالي هي تقريباً نفس سلوك بيانات الاستيرادات والصادرات العراقية ما بين ارتفاع وانخفاض لفترة الدراسة، ينظر شكل (١).

شكل (٢)

معدلات النمو ونسب الاستيرادات والصادرات من الناتج المحلي للعراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٣)

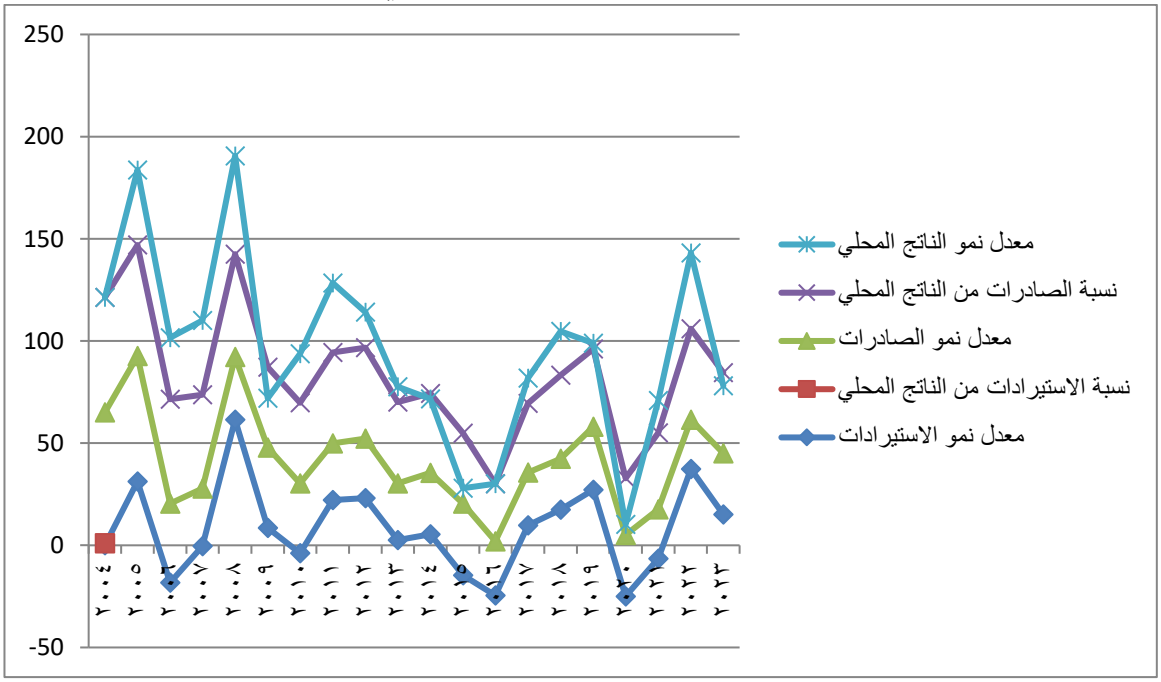

الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (٢)

المطلب الثاني: تحليل واقع القطاع الصناعي في العراق

يعد القطاع الصناعي ذو اهمية كبيرة كونه رافداً من روافد الاقتصاد العالمي، لما له دور كبير في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية للبلد، اذ يعتبر من القطاعات الرائدة في العديد من البلدان وبالأخص

المتقدمة منها كونه قطاع متداخل مع بقية القطاعات فيمدها بما تحتاج من مواد اولية او وسلع وسطية ومنتجة نهائية (محمد ٢٠٢٢ ، ١١٩) ، وفي العراق عانى القطاع الصناعي من الاهمال والتخريب قبل عام ٢٠٠٣ وبعدها، اذ على الرغم من هذا القطاع تم بناؤه في فترة الخمسينيات وتطويره في مطلع السبعينات من القرن المنصرم خاصة المنشآت الصناعية الاستراتيجية، الا انه عانى من الفساد الاداري والمالي وتآكل العمر الانتاجي للمعدات والمكائن والاجهزة، فضلاً عن تخلفها وتقادمها جراء الحروب التي خاضها العراق والحصار الذي فرض عليه، وقد عانى القطاع الصناعي بعد عام ٢٠٠٣ واقعاً متردياً في اغلب مفاصله وبشكل شبه تام لأغلب المنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة للقطاعين العام والخاص، وتدمير البنى التحتية للقطاع الصناعي وتوقف معظم المنشآت الاستراتيجية بسبب الاحتلال الامريكي للعراق، مما ادى الى تراجع في مستويات النمو بشكل كبير، اذ توقفت اكثر من (١٩٢) منشأة صناعية عن العمل التي كانت تساهم في عملية التنمية الاقتصادية، وينقسم القطاع الصناعي في العراق الى الصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية، اذ تنقسم التحويلية الى سبعة اقسام تابعة لوزارة الصناعة والمعادن العراقية وهذه الاقسام (الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية والاسمدة، الصناعات الهندسية، الصناعات الانشائية، الصناعات الدوائية، الصناعات الغذائية، الخدمات الصناعية، الصناعات النسيجية)، وتشكل الصناعات التحويلية في العراق نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الاجمالي، اما الصناعات الاستخراجية في العراق فتعتبر احدى فروع الصناعة المهمة التي تستخرج مختلف الخامات والوقود من باطن الارض والمنتجات الزراعية وغيرها ويشمل (الصناعات النفطية، صناعة الغاز الطبيعي، قطاع الطاقة الكهربائية، قطاع الزراعة، قطاع المعادن الاستخراجية الاخرى، ويشكل الصناعات الاستخراجية في العراق نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي (كريم ٢٠٢١)

مما سبق سنوضح تطورات القطاع الصناعي العراقي من خلال تحليل ووصف بيانات (الصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي) للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٣) من خلال الجدول التالي:

جدول (٢)

مؤشرات القطاع الصناعي في العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٣)

الفترة الزمنية	مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج (مليار دولار)	معدل النمو السنوي%	مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج (مليار دولار)	معدل النمو السنوي%	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج (مليار دولار)	معدل النمو السنوي%

٢٠٠٤	0.645	--	21.203	--	21.848	--
٢٠٠٥	0.600	-6.98	26.030	22.77	26.63	21.89
٢٠٠٦	0.982	63.67	35.354	35.82	36.336	36.45
٢٠٠٧	1.445	47.15	46.424	31.31	47.869	31.74
٢٠٠٨	1.933	33.77	72.029	55.15	73.962	54.51
٢٠٠٩	2.868	48.37	48.216	-33.06	51.084	-30.93
٢٠١٠	3.128	9.07	62.559	29.75	65.687	28.59
٢٠١١	3.316	6.01	99.303	58.73	102.619	56.22
٢٠١٢	5.847	76.33	109.098	9.86	114.945	12.01
٢٠١٣	5.491	-6.09	108.441	-0.60	113.932	-0.88
٢٠١٤	4.228	-23.00	100.725	-7.12	104.953	-7.88
٢٠١٥	3.358	-20.58	53.155	-47.23	56.513	-46.15
٢٠١٦	3.484	3.75	51.914	-2.33	55.398	-1.97
٢٠١٧	4.457	27.93	72.641	39.93	77.098	39.17
٢٠١٨	4.171	-6.42	100.020	37.69	104.191	35.14
٢٠١٩	4.994	19.73	97.150	-2.87	102.144	-1.96
٢٠٢٠	4.992	-0.04	53.367	-45.07	58.359	-42.87
٢٠٢١	4.008	-19.71	92.533	73.39	96.541	65.43
٢٠٢٢	7.211	79.92	165.936	79.33	173.147	79.35
٢٠٢٣	7.032	-2.48	141.811	-14.54	148.843	-14.04

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٢٤)، الملاحق الاحصائية، صفحات مفرقة.

يتضح من الجدول (٢)، عدم استقرار السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة ما بين ارتفاع وانخفاض، اذ نلاحظ ان هنالك تذبذب في مساهمات الصناعات التحويلية في الناتج بين السنوات، اذ حققت انخفاضاً في سنة ٢٠٠٥، وهو واضح من معدل النمو السنوي الذي بلغ (6.98%-) عن سنة ٢٠٠٤، وهذا يرجع الى الوضع السياسي والامني والاقتصادي المتردي في هذه السنوات في العراق، في حين سجلت ارتفاعاً من سنة (٢٠٠٦-٢٠١٢)، بعدها في السنوات (٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٨) سجلت انخفاضاً بسبب فترة داعش التي انعكست سلباً على الاقتصاد العراقي، اما السنوات (٢٠٢٠ الذي بلغ - 24.93%، 2021 الذي بلغ 6.54%-، ٢٠٢٣ الذي بلغ 2.48-) التي حصل فيها انخفاض في الصناعات التحويلية بسبب انتشار فيروس كورونا واثارها الذي ادى الى ركود في الاقتصاد العالمي، اما بالنسبة الى مساهمة الصناعات الاستخراجية ومتغير القطاع الصناعي في العراق في تزايد مضطرد حتى عام ٢٠٠٩، فقد سجل معدل النمو السنوي (33.06%-) بالنسبة للصناعات الاستخراجية، وسجل -) (30.93 بالنسبة للقطاع الصناعي، وذلك بسبب الوضع المالي المتأزم الناتجة من الازمة المالية

العالمية، ونلاحظ ان سلوك بيانات هذين المتغيرين هي تقريباً نفس سلوك بيانات الصناعات التحويلية العراقية ما بين ارتفاع وانخفاض لفترة الدراسة، ينظر شكل (٢).

شكل (٢)

معدلات نمو القطاع الصناعي في العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٣)

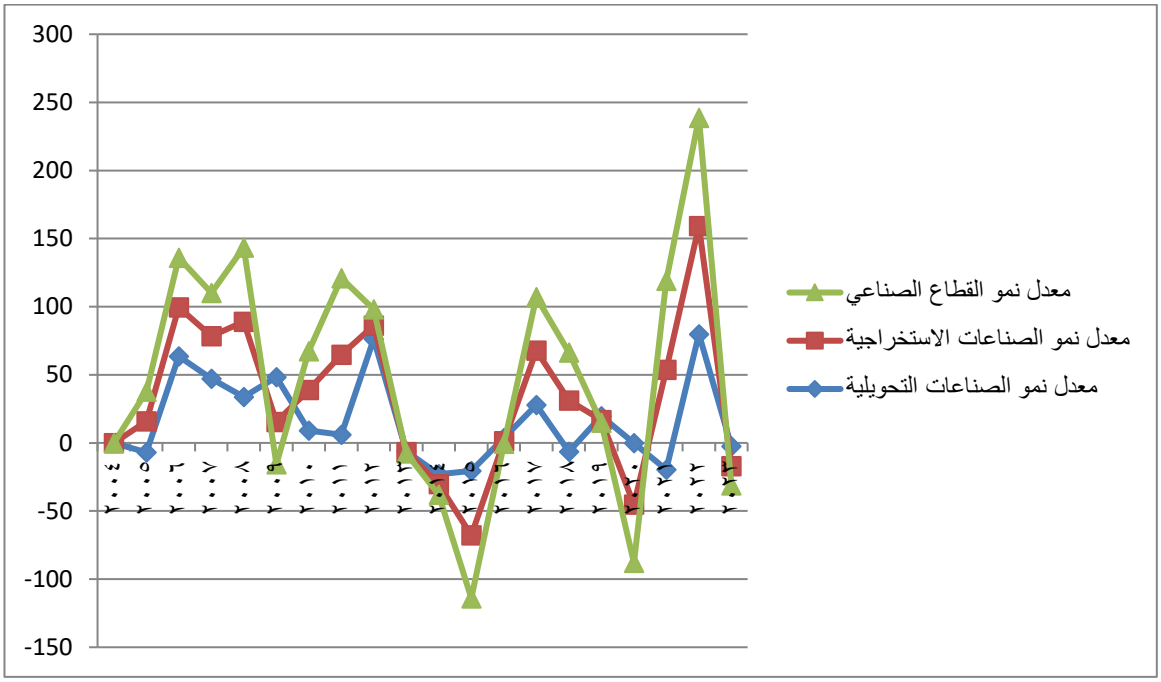

الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (٢)

المبحث الثالث: التحليل القياسي للعلاقة بين التجارة الخارجية والقطاع الصناعي في العراق

تطرقنا في المبحث الاول الى الجانب النظري للعلاقة بين التجارة الخارجية والقطاع الصناعي، ونتائج الجانب النظري ان هنالك علاقة متبادلة عكسية (سالبة) بين الاستيرادات والقطاع الصناعي من خلال مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، وعلاقة طردية (موجبة) بين الصادرات والقطاع الصناعي من خلال مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، اما في هذا المبحث، سنختبر هذه العلاقات الاقتصادية ضمن الفرضية النظرية في العراق من خلال دراسة قياسية واحصائية للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٣).

المطلب الاول: اختبار السكون للسلاسل الزمنية

سنوضح في هذا المطلب، تحليل الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات (القطاع الصناعي، الاستيرادات، الصادرات) للكشف عن اختبار استقراريه السلاسل الزمنية بطريقة فيلبس بيرون (pp) قبل تقدير النموذج الاحصائي، لذا يجب على متغيرات السلاسل الزمنية للنموذج الاحصائي ان تكون مستقرة، وان لم تكن كذلك فيجب تحويل البيانات بأخذ الفرق الاول لها عن بيانات المتغيرات الاصلية حتى تصبح مستقرة (خلف ٢٠١٥ ، ٧٤) .

اولاً: نتائج اختبار السكون للسلاسل الزمنية

يمكن اختبار السكون للسلاسل الزمنية لـ(فيلبس بيرون) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3)

نتائج اختبار (PP) لمتغيرات الدراسة

المتغير	اختبار فيلبس بيرون (PP)	
	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام
القطاع الصناعي	-1.351574	-2.219825
القيمة الجدولية: 5%	-3.029970	-3.673616
الاستيرادات	-0.788035	-2.085184
القيمة الجدولية: 5%	-3.029970	-3.673616
الصادرات	-1.694349	-2.458779
القيمة الجدولية: 5%	-3.029970	-3.673616

الجدول من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج (Eviews)

يوضح جدول (3)، ان القيم المحتسبة لمتغيرات الدراسة في كلا الحالتين (الحد الثابت، والحد الثابت واتجاه عام) بالقيم الطلقة تكون اصغر من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فأن السلاسل الزمنية للمتغيرات غير ساكنة من خلال وجود جذر الوحدة، لذا نقبل فرضية العدم ($H_o=0$)، وبالتالي سنقوم بأجراء اختبار (pp) عند الفرق الاول للسلاسل الزمنية الثلاث من خلال جدول (4).

جدول رقم (4)

نتائج اختبار (PP) لمتغيرات الدراسة

المتغير	اختبار فيلبس بيرون (PP)	
	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام
القطاع الصناعي	-5.566573	-5.103397
القيمة الجدولية: 5%	-3.040391	-3.690814
الاستيرادات	-4.909857	-4.571559
القيمة الجدولية: 5%	-3.040391	-3.690814
الصادرات	-6.152189	-5.781187
القيمة الجدولية: 5%	-3.040391	-3.690814

الجدول من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج (Eviews)

يتضح من جدول (٤)، ان القيم المحتسبة لمتغيرات الدراسة في كلا الحالتين (الحد الثابت، والحد الثابت واتجاه عام) بالقيم المطلقة تكون اكبر من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فأن السلاسل الزمنية للمتغيرات ساكنة (مستقرة) في الفرق الاول من خلال عدم وجود جذر الوحدة، لذا نقبل الفرضية البديلة ($H_o=1$)، وبعد استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات في الفرق الاول سنقوم بتقدير النموذج الاحصائي للدراسة.

المطلب الثاني: التحليل القياسي للدراسة

يهدف هذا الجزء من الدراسة الى تحليل نتائج قياس العلاقة بين (الاستيرادات، والصادرات) كمتغيرات مستقلة مع القطاع الصناعي كمتغير تابع للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٣)، وذلك لإثبات الفرضية النظرية للعلاقات الاقتصادية بين المتغيرات.

اولاً: تحديد وتوصيف المتغيرات الاقتصادية في النموذج

لغرض بناء نموذج قياسي، فقد تم تحديد ووصف المتغيرات في هذا النموذج من خلال الاتي:

١- المتغير التابع: القطاع الصناعي العراقي (I_S)، هو المتغير التابع في النموذج، وقد استخدم الباحث بيانات (مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي + مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي) كقيمة بالدولار الامريكي للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٣).

٢- : المتغيرات المستقلة:

- الاستيرادات العراقية (M)، هو المتغير المستقل الاول في النموذج، وقد استخدم الباحث بيانات الاستيرادات كقيمة بالدولار الامريكي للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٣)، ويفترض الباحث ان الاستيرادات العراقية ترتبط بعلاقة عكسية (سالبة) مع القطاع الصناعي العراقي.
- الصادرات العراقية (X)، هو المتغير المستقل الثاني في النموذج، وقد استخدم الباحث بيانات الصادرات كقيمة بالدولار الامريكي للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٣)، ويفترض الباحث ان الصادرات العراقية ترتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع القطاع الصناعي العراقي.
- المتغير العشوائي (U_i): يمثل المتغير العشوائي، المتغيرات النوعية التي يتعذر قياسها، كالعادات والتقاليد والاذواق الاجتماعية وطبيعة سلوك وتصرف المستثمرين وغيرها.

ثانياً: تحديد وتوصيف النموذج القياسي المعتمد

لقد تم اعتماد صيغة الانحدار الخطي المتعدد في تحليل البيانات المعتمدة وتقدير النموذج القياسي، لذا تكون العلاقة بين المتغيرات وفق معادلة الانحدار الخطي المتعدد التالية:

$$I_S = B_O + B_1 M + B_2 X + U_i$$

لقد تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في النموذج، وان التقديرات عند مستوى (5%)، وقد تم استخدام اختبار (t) للتحقق من معنوية المعلمات، فمن خلال المقارنة بين (t) المحتسبة مع (t) الجدولية عند درجة حرية (N – K–1) وعند مستوى معنوية (5%) يتم التحقق من تأثير الاستيرادات والصادرات على القطاع الصناعي، اذ هنالك فرضيتان بالنسبة لاختبار (t)، الاولى: الفرضية الصفرية (H_O) او فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، اي ان، (H_O : B=0)، وتتحقق هذه الفرضية عندما تكون (t) الجدولية اكبر من (t) المحتسبة، والثانية: الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل وهي لا

تساوي صفر اي ان، (H_1 : B≠0)، وتتحقق هذه الفرضية عندما تكون(t) الجدولية اصغر من (t) المحتسبة، وقد تمت الاستعانة بمعامل التحديد (R^2)، كذلك استخدام معامل التحديد المصحح (R^2) الذي يأخذ بنظر الاعتبار درجات الحرية، حيث ان (R^2) لا يأخذ بنظر الاعتبار النقص في درجات الحرية الناجم عن اضافة متغيرات مستقلة جديدة الى الدالة والذي يسبب ارتفاع قيمة (R^2) النظرية، ولمعالجة هذه الحالة يتم اللجوء الى معامل التحديد المصحح (R^2) (بخيت ٢٠٠٢) ، واختبار معامل تضخم التباين (VIF)، لاختبار مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج لتوضيح نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع، فضلا عن ذلك فقد تم الاستعانة باختبار داربن – واتسون (Durbin – Watson Test)، لتوضيح ما اذا كان هنالك مشكلة ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي (U_t) في السنة (t) وقيمته من الفترة السابقة (U_{t-1})، واختبار (F) لاختبار معنوية معادلة الانحدار ككل، اي اختبار معنوية النموذج القياسي، حيث يتم التعرف على صحة الصيغة المفترضة في مرحلة التوصيف، اي اختبار مدى جودة توفيق خط الانحدار، كذلك تمت الاستعانة باختبار (Arch) لمعرفة ما اذا كان هنالك مشكلة عدم تجانس التباين (Hetero) في النماذج القياسية، حيث انه ان من شروط الانحدار الخطي المتعدد، هو ان يكون تباين الخطأ العشوائي (U_i) حول متوسطة ثابتاً في كل فترة عند جمع قيم المتغيرات المستقلة، بمعنى ان قيم (U_i) تتغير في مدى ثابت او حدود ثابتة حول الصفر، ويعني ذلك ان الفرق او المدى بين الحد الاقصى والحد الادنى لقيم المتغير العشوائي عند كل قيم المتغيرات المستقلة ثابتة، وهذا الشرط يطبق في الانحدار البسيط والمتعدد (داوود ٢٠١٣) .

وعليه فقد تمت الاستعانة باختبار وايت (Arch Test) لغرض اختبار تبات تجانس التباين من عدمه في نماذج الدراسة، حيث تستند هذه الاختبارات على مضاعف لاكرانج (LM) وفق الصيغة التالية (خلف ، ٤٠-٤١) :

$$LM = n * R^2$$

n: تمثل عدد المشاهدات

وبعدها نقارن بين قيمة (LM) مع قيمة (Chi-Square) الجدولية فاذا كانت قيمة (LM) اكبر نستنتج ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التجانس والعكس بالعكس.

ثالثاً: نتائج التقدير لدوال النموذج

سوف نتطرق في هذا المطلب، الى نتائج دوال النموذج القياسي المعتمد لمتغيرات الدراسة، وتفسير هذه النتائج احصائياً واقتصادياً.

١- اختبار الفرضيات الخاصة بتأثير المتغيرات المستقلة في القطاع الصناعي

تكون نتائج التقدير كالاتي:

$$I_S = 1.225528 + -0.138744\ M + 1.298288\ X$$

$$t = \quad 0.781 \qquad -0.732 \qquad 15.499$$

$$VIF \qquad 1.557 \qquad 1.557$$

$$R^2 = 0.95 \qquad R^2 = 0.95 \qquad F = 176.88 \qquad D.W = 2.277$$

$$LM\ (Arch) = 0.6372$$

تمثل المعادلة علاقة خطية بين متغير القطاع الصناعي الـI_S كمتغير تابع والـ(M, X) كمتغيرات مستقلة، وقد بينت هذه العلاقة من خلال تحليل الانحدار ان قيمة الـ(B_O) موجبة، مما يدل ذلك الى ان قيمة القطاع الصناعي تبلغ (1.225528) عندما تكون (M, X) متساويان للصفر، ويتضح من النموذج اعلاه، ان الـ(M) يرتبط بعلاقة عكسية (سالبة) مع المتغير التابع، وهذا يتضح من خلال معدل التغير السالب الذي بلغ (0.138744−)، وهذا يدل على ان الاستيرادات ترتبط بعلاقة عكسية (سالبة) مع القطاع الصناعي العراقي، ويلاحظ ان قيمة (t) المحتسبة منخفضة والبالغة (732091−) وهي اصغر من (t) الجدولية والبالغة (2.110) عند مستوى معنوية (5%)، وهذا يدل على ان الاستيرادات العراقية لها تأثير سلبي وغير معنوي على القطاع الصناعي العراقي.

اما بالنسبة الى المتغير المستقل الثاني (X) فقد بينت هذه العلاقة من خلال تحليل الانحدار ان الصادرات في العراق ترتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع، وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (1.298288)، وهذا يدل على ان الصادرات، ويلاحظ ان قيمة (t) المحتسبة مرتفعة والبالغة (15.49955) وهي اكبر من (t) الجدولية والبالغة (2.110) عند مستوى معنوية (5%) ، وهذا يدل على ان الصادرات في العراق لها تأثير ايجابي ومعنوي على القطاع الصناعي العراقي.

ويتضح من النموذج اعلاه، ان قيم معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المصحح ($\overline{R}^2$) (0.95)، وهي تشير الى ان نسبة (95%) من التقلبات التي تنتاب القطاع الصناعي العراقي تعزى الى تقلبات (M,X)، وان ما تبقى من هذه النسبة من التقلبات وهي (5%) تعزى الى عوامل اخرى لم يحددها النموذج، وبلغت قيمة (F) المحتسبة (167.88) وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (3.59) عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يشير الى ان قيمة (F) المحتسبة معنوية، وهو ما يدل ذلك على معنوية النموذج بصورة كلية والذي يعني وجود تأثير معنوي من قبل المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، اما (D.W)، فقد بلغت قيمته المحتسبة (2.277) وهي اكبر من (2) واصغر من (4−du) والبالغة (2.462)، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي، اما بالنسبة الى مشكلة تجانس التباين من خلال اختبار (Arch)، اذ نلاحظ عدم وجود مشكلة تجانس التباين لان قيمة Chi−Square(2) الجدولية للفجوة الزمنية الثانية تبلغ (0.7272)، وهي اكبر من قيمة LM (Arch)= 0.6372، اما بالنسبة الى معامل تضخم التباين (VIF)، فيشير الى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة (m,x)

لان معاملات (VIF) للمتغيرات المستقلة اقل من (10)، اذ يشير البروفيسور (Myers)، اذا كانت (VIF>10) فهنالك اشارة الى وجود التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

الاستنتاجات والتوصيات

- الاستنتاجات:

1- هنالك علاقة اقتصادية نظرية بين التجارة الخارجية والقطاع الصناعي، اذ ان هنالك اثار سلبية للاستيرادات على القطاع الصناعي وبالأخص الصناعات التحويلية، في حين ان هنالك اثار ايجابية للصادرات على القطاع الصناعي.

2- ارتفاع قيمة الاستيرادات العراقية مقابل ضعف الانتاج الصناعي والمتمثل بالصناعات التحويلية، اذ ان مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي ضئيلة جدا مقارنة بالصناعات الاستخراجية في العراق.

٣- ضعف وتهالك البنى التحتية للقطاع الصناعي العراقي، وقلة الاستثمارات فيه بسبب البيئة الاستثمارية غير المستقرة والتحديات الامنية والسياسية التي يمر بها العراق.

4- اظهرت البيانات ان هنالك فجوة كبيرة بين مساهمة الصناعات التحويلية ومساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٣).

5- اظهرت البيانات بتذبذب السلسلة الزمنية لفترة الدراسة للمتغيرات (الصناعات التحويلية، الصناعات الاستخراجية، الاستيرادات، الصاد رات)، وهذا يرجع بشكل رئيسي الى ضعف الدعم والرقابة الحكومية وحالات الفساد المستشري في العراق.

6- تم اختبار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في العراق لفترة الدراسة (الاستيرادات، الصادرات، القطاع الصناعي)، وقد تبين استقرارها في الفرق الاول، لغرض تقدير النموذج الاحصائي.

٧- بينت نتائج الدراسة للنموذج القياسي، ان القطاع الصناعي العراقي كمتغير تابع يرتبط بعلاقة عكسية (سالبة) مع الاستيرادات كمتغير مستقل اول، ويرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع الصادرات كمتغير مستقل ثاني.

- التوصيات:

١- محاربة الفساد الاداري والمالي في الطبقة السياسية المتنفذة في السلطة، اذ ان مشكلة العراق سياسية قبل ان تكون اقتصادية، وان من العوامل الرئيسية المؤثرة في الاقتصاد العراقي هو فساد السلطة، فهنالك خلل في تطبيق النظام السياسي وفي قيادة الجانب الاقتصادي، اذ تعمل الاحزاب والكتل

السياسية المتنفذة في السلطة سواء كانت الاسلامية شكلاً او الاحزاب المدنية وغيرها من الايدولوجيات على تبديد الموارد الاقتصادية، واعاقة كل تطور يحدث في العراق، وارتباط هذه الاحزاب بالدول الاقليمية والدولية، لذا اهم مشكلة يعاني منها الاقتصاد العراقي هو فساد الطبقة السياسية الذي يؤدي الى فساد اداري ومالي واعاقة الاستثمارات والانتاج الوطني وبالتالي ضآلة الانتاج الصناعي الوطني وهو ما يؤدي الى اعاقة النشاط الاقتصادي، وعليه فان اي خطوة علاجية لتطور الاقتصاد العراقي هو محاربة الفساد الاداري والمالي في العراق.

2- وضع سياسات صناعية وطنية شاملة لها ارتباط وثيق بالتجارة الخارجية، لتنظيم آلية الاستيرادات وتقييدها وتوفير بدائل وطنية لها، مع اعادة تأهيل المعامل الحكومية المتوقفة اما من خلال ادارة الدولة او من خلال خصخصتها تحت رقابة الدولة.

٣- تطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني في العراق وبما يتماشى مع احتياجات الصناعات الحديثة، مع تخصيص صندوق وطني لدعم الابتكار الصناعي وتمويل المشاريع البحثية المرتبطة بالإنتاج المحلي.

٤- اعادة النظر في الاتفاقيات التجارية بين العراق والدول الاخرى ضمن العلاقات الاقتصادية الدولية، لتضم بنوداً تحمي الانتاج والسوق المحلية من الاغراق، مع السيطرة على دخول السلع الاجنبية وتطبيق معايير الجودة والكفاءة في السلع والخدمات.

٥- تعزيز التنسيق بين وزارتي الصناعة والتجارة لغرض توحيد الخطط والاستراتيجيات بين الوزارتين لتحقيق مسار التنمية الصناعية.

قائمة المصادر باللغة العربية

١. النجار، احمد . بلا تاريخ . *التجارة الدولية*. سلسلة المعارف (١٩) . مصر : منشورات الغالي المكتب العربي للمعارف .
٢. بخيت ، حسين علي و سحر فتح الله. ٢٠٠٢. *مقدمة في الاقتصاد القياسي*. العراق : دار الكتب للنشر والتوزيع .

٣. داود، حسام علي و خالد محمد السواعي. ٢٠١٣. *الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews 7*. الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .
٤. الدباج، زين العابدين محمد . ٢٠١٥. *الفساد الاقتصادي وإشكالية التنمية الاقتصادية: دراسة تحليلية*. بغداد : دار الدكتور للعلوم الإدارية والمالية .
٥. الادريسي، عبد السلام ياسين . ١٩٨٦. *الاقتصاد الكلي*. مطبعة جامعة البصرة .
٦. خلف، عمار حمد . ٢٠١٥. *تطبيقات الاقتصاد القياسي بأستخدام برنامج* Eviews. العراق : دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية والعلوم الاخرى .
٧. محمد، عثمان عواد . ٢٠٢٢ . " تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والقطاع الصناعي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) " . *مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية*. كلية الادارة والاقتصاد- جامعة الفلوجة، المجلد (٢). العدد (١) .
٨. كريم، يحيى فاروق و عبد الرسول سعد صالح. ٢٠٢١. " واقع القطاع الصناعي في العراق ودوره في التنمية الاقتصادية للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) " . *مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية*. كلية الادارة والاقتصاد- جامعة تكريت، المجلد (١٧) .
٩. صندوق النقد العربي. التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (٢٠٠٧ – ٢٠٢٤).
١٠. مجموعة البنك الدولي من خلال الارتباط بالموقع: https://data.albankaldawli.org/

المصادر باللغة الانكليزية :

1- Al-Najjar, Ahmed. undated. International Trade. Knowledge Series (19). Egypt: Al-Ghaly Publications, Arab Office for Knowledge.
2- Bakhit, Hussein Ali and Sahar Fathallah. 2002. Introduction to Econometrics. Iraq: Dar Al-Kutub for Publishing and Distribution.
3- Dawood, Hussam Ali and Khaled Mohammed Al-Sawai. 2013. Econometrics between Theory and Practice Using Eviews 7. Jordan: Dar Al-Masirah for Publishing, Distribution and Printing.
4- Al-Dabbaj, Zain Al-Abidin Mohammed. 2015. Economic Corruption and the Problem of Economic Development: An Analytical Study. Baghdad: Dar Al-Doctor for Administrative and Financial Sciences.
5- Al-Idrisi, Abdul Salam Yassin. 1986. Macroeconomics. Basra University Press.
6- Khalaf, Ammar Hamad. 2015. Econometric Applications Using Eviews. Iraq: Dar Al-Doctor for Administrative, Economic and Other Sciences.
7- Muhammad, Othman Awad. 2022. "Analysis of the Relationship between Economic Growth and the Industrial Sector in Iraq for the Period (2003-2017)". Journal of Business Economics for Applied Research. College of Administration and Economics, University of Fallujah, Volume (2), Issue (1).
8- Karim, Yahya Farouk and Abdul Rasool Saad Saleh. 2021. "The Reality of the Industrial Sector in Iraq and Its Role in Economic Development for the Period

(2010-2020)". Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences. College of Administration and Economics, University of Tikrit, Volume (17).

9- Arab Monetary Fund. Unified Arab Economic Report for the Years (2007-2024).

10- World Bank Group via the link to the website: https://data.albankaldawli.org/